

مديري عام «العقاري» لـ«الوطن»:

رفع السقوف للقروض السكنية غير مجدٍ في ظل الرواتب والأجور الحالية

طلبات قروض كبيرة
لتمويل مشاريع
استثمارية لدى المصرف
بيع الضمانات
للمقترضين المتعثرین
«أيغضن الحال»



رف يعتبره «أبغض الحال» ولا إلا بعد استنفاذ كل الإجراءات تحصيل، وأن المصرف لا يرغب العقارات لأن ذلك لا يشكل هدفاً مصرف وأن الضمانات التي تباع ضد متغيرة منذ ما يزيد على ١٠٪ هيست مدينة، وأن إحالة الضمانات التنفيذ والمزاد يكون بموجب عقد ساس بين الزبون والمصرف وأن متغيرة بالمحصلة هي أموال المودعين ويعق على عائق المصرف حمايتها. على أن بات لدى المصرف قناعة أن ضمانات لدوائر التنفيذ يسرع من تعترفين للتسديد أو التسوية وفق القانون ٢٦، وأن المصرف متعاون في التوجه نحو التسوية على هذه القروض حتى قبل عرض الضمانات في المزاد ولو بـ٢٤ ساعة فالمصرف جاهز لإيقاف التنفيذ والتعاون مع المتغير لإجراء التسوية.

وفي حيث الخدمات المصرفية أكد على أن لدى المصرف خطة للتوسيع في خدمات المصرف عن طريق الربط مع بقية المصارف العامة بما يسمح في زيادة المساحة التي يعمل بها المصرف والقدرة على تنفيذ العديد من الخدمات وخاصة عمليات الدفع الإلكتروني، وأن المصرف يعمل على دراسة العديد من الخدمات التي تلبي متطلبات المرحلة الحالية عبر تحديث برامج العمل وزيادة أعمال الأتمتة والخبرات والمهارات للعاملين لدى المصرف.

يبين أن المصرف يسعى لزيادة توظيفاته النوع في منح التسهيلات الائتمانية وأنه في هذا الاتجاه لدى المصرف جملة من الطلبات الاقتراض بمبالغ مالية كبيرة بهدف تأميم التمويل لمشروعات استثمارية وأن المصرف يعمل على دراسة هذه الطلبات.

في ملف القروض المتعثرة كشف علي عن جملة تسويات تم إقرارها خلال اليومين السابقين قيمتها ١,٧ مليار ليرة وأن لدى المصرف جملة من طلبات التسوية قدمها المتعثرون للمصرف تم العمل على النظر بها ومعالجتها وفق بنود فقرات القانون ٢٦ الخاص بالتسويات.

اعتبر أن بيع الخصميات هو الحلقة الأخيرة لدى المصرف وأنه يأتي في آخر سلم الإجراءات التي يعلم عليها المصرف لتحصيل أمواله

عبد الهادي شباط |
كشف مدير عام المصرف العقاري مدين على
ـ«الوطن» عن العمل على زيادة رأس المال
المصرف العقاري بما يسمح برفع سقف
القرض للعميل الواحد، وأن المصرف يتوجه
للتتوسيع في منح التسهيلات الائتمانية خاصة
لتمويل المشاريع الاستثمارية وتلبية للطلبات
المتوقعة خلال المرحلة المقبلة من إعادة الإعمار
والتي يتطلع المصرف لأن يحقق دوراً قيادياً
فيها لجهة تمويل المشاريع العقارية والسكنية
وأعمال الترميم وغيرها.
واعتبر أن رفع السقف للقروض السكنية غير
مجد في ظل واقع الرواتب والأجور الحالية،
وأن أي زيادة في أمد وسنوات القرض سيحمل
المقترض أعباء وفوائد إضافية، علماً بأن
المصرف يمتلك الملاعة المالية الكافية لمنح
القروض وأنه جاهز لتعديل السقوف بالتعاون
مع المصرف المركزي في حال جدواً ذلك خاصة
أن السقوف الحالية للقروض السكنية كانت
تناسب مع الفترة السابقة لازمةً في سوريا
بينما لا تتناسب هذه السقوف مع مستوى
الأسعار الجارية حالياً سواء لدى طلب القرض
لشراء مسكن أو لأغراض الترميم.
وتحول قبول الودائع لدى المصرف بين المدير
العام أن المصرف مستمر في قبول الودائع رغم
عدم وجود توظيفات توازي هذه الودائع الأمر
الذى تسبب في زيادة حجم الودائع وبعض
الخسائر جراء تسديد الفوائد المرتبطة على
هذه الودائع، وأن المصرف في النهاية تاجر
يسعى لتحقيق الربح الناجم من الفرق بين
سعر الفائدة على الودائع والفوائد للقروض
المتوحة إضافة للإيرادات القادمة من
الخدمات التي يقدمها المصرف.

تصريح خطير من جمعية حماية المستهلك: ١٠ بالمئة من الألبسة في الأسواق مخالفه بالجودة والسعر «التمويل»: الرقم مبالغ فيه !

وطالب حبزة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تزيد عدد عينات الألبسة المسوحية من السوق لتجري دراسات سعرية مناسبة من أجل التأكيد من النوعية وبيان التكلفة، وهذا «ما يخاف منه التجار» بحسب تعبيه، كما يجب أن تزيد عدد اللجان التي تقوم بالدراسات للأسوق والأسعار، ووضع أخصائيين فنيين في هذا المجال، إلى جانب إنشاء دورات نوعية لعناصر التموين إذ إن كفاءتهم غير كافية، وصولاً إلى زيادة عدد المراقبين النوعيين.

وفي سياق منفصل نوه حبزة بأنه تم إغلاق ١٠ محلات حلويات خلال الشهر الماضي وذلك لمخالفة التسعيرة لبيان التكلفة، كما تم ضبط ما يقارب ٣٠ مخالفات متعلقة بالدفاتر المدرسية خلال الموسم الدراسي الحالي.

وأشار إلى أن وضع السوق متخطى حالياً في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار، فالتجار يرفعون الأسعار تبعاً لأهوائهم، لافتاً إلى طلب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من الجمعية أن تقوم باستبيان سعرى للأسوق الأمر الذي أكد حبزة أنه يحتاج كواردر وجهوداً كبيرة.

وفي تواصل مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حول الموضوع أكد مدير مسؤول في الوزارة أن الرقم الخاص بنسبة المخالفات التي صرحت به الجمعية والبالغ ٦٠٪ مبالغ فيه، ووعد بتأمين إحصائيات دقيقة حول الموضوع سوف يزودنا بها قريباً.

صرح أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة لـ«الوطن» أن نسبة مخالفات الألبسة في الأسواق تجاوزت ٦١٪، مبيناً أن عدد الشكاوى الواردة إلى الجمعية في هذاخصوص بلغ ما يقارب ٣٠ شكوى في منطقتي باب توما وجرومانا؛ تتعلق بسوء التصنيع، سواء من حيث نوعية الخيوط المستخدمة أو الصياغ غير الثابت وعدم المطابقة للمواصفات، فضلاً عن الأسعار المرتفعة.

رفلت حبزة إلى أنه يجب على دوريات لرقابة التموينية التي تسحب العينات من السوق أن تقوم بالدراسات السعرية المعمقة للعينات، وألا تكتفي بالدراسة لسطحية كما تفعل حالياً، مشيراً إلى أنه يمكن السيطرة على الأسعار من خلال سحب العينات لكن المشكلة حالياً أن العينات المسوحية قليلة وغير كافية.

وبين حبزة أن بعض الدوريات التموينية في السوق تكتفي بأخذ قائمة الأسعار الموجودة لدى التجار دون التأكد منها ومن دقتها، مؤكداً أن العقوبات المفروضة على هذه المخالفات كعقوبة بالإغلاق لمدة ثلاثة أيام غير كافية، وأنه يجب تعديل قانون العقوبات رقم ١٤ عام ٢٠١٥ الذي لم يعد ملائماً، مبيناً أنه يوجد لدى التجار كشف سعر وهو يكشف سعر حقيقي، وبالتالي يقوم التجار بإيراز كشف حساب من المكنون يكون غير حقيقي.

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»:

استيراد جرارات لل耕耘ين قريباً

خلال بناء الاقتصاد والاقتتصاد يعتمد على الزراعة بشكل أساسى. وشدد إبراهيم على أن الفلاح السوري صمد خلال سنوات الحرب على سوريا واستطاع أن يؤمن الكسأء والغذاء للشعب السوري خلال ثمانى سنوات من الحرب، بل كانت الأسعار أرخص من جميع الدول المجاورة، وكان لدى سوريا اكتفاء ذاتي وأكثر من اكتفاء ذاتي، مبيناً أن لدى اتحاد الفلاحين مواسم كثيرة فائضة عن حاجته.

وأشار إبراهيم إلى أن تقييم أضرار الفلاحين جراء السيول يتم من خلال الجان مكانية موجودة في كل منطقة تتعرض للسيول يشارك فيها ممثلون عن وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين، وهذه اللجان المكانية المتخصصة إن كانت في قرية فسوف تضم في عضويتها رئيس الجمعية الفلاحية ومختار القرية، وهم من يقدرون الأضرار ويرفعونها بمحاضر إلى دمشق، ويتم التعويض للفلاحين حسب الأضرار.

وختم رئيس الاتحاد العام للفلاحين أن الفلاحين هم عماد سوريا وعماد الاقتصاد السوري، يوسف يكون اتحاد الفلاحين على قدر المسؤولية الملقاة على عاتق الاتحاد في عملية إعادة الإعمار، مشيراً إلى أن اتحاد الفلاحين يعمل من أجل الفلاح بالدرجة الأولى ويتم التنسيق مع الحكومة لإيجاد حلول لكل مشاكل الفلاحين.

رامز محفوظ
كشف رئيس الاتحاد
محمد إبراهيم لـ«الوطا
سيقوم في القريب ا
جدة القروض
آخرى لمدة عشر س
لغلاحين من الفوادى
ل فلاخ خرج منهَا
ب يستطيع تسديد التزا
نه سيصدر مرسوم
وسينماش فى مجلس
تقسيط الديون لمدة
والاعفاء من الفوادى
وبين أنه سيتم است
ل الغلاحين قريباً و
لانتاج مشيراً إلى أ
رسا على عدة اشترا
موافقة الحكومة قريباً
في سياق آخر، بين إبر
منطقة دوما للاحتجاف
الذى من المقرر أن يتم
سببه ان دوما مرمي
من غوطه دمشق و
دمشق، ومن المعرو
ضرب في دوما وعا
سنوات والآن بع
ل الجيش العربي الس
تحاد الغلاحين أن
المركزى على مست
هذه المدينة إكرااماً
ل الجيش العربي السورى
وبين رئيس اتحاد النا
عوامل إعادة بناء ا

عرض الموضوع على اللجنة الاقتصادية

«الاقتصاد»: خطأ جمارك المنطقة الحرة في عدرا منع المستثمرين من إدخال آلاتهم للوضع بالاستهلاك

صالح حميدي

بعد انتهاء مدة تزيد عن خمسة أشهر من صدور كتاب رئيس مجلس الوزراء لم يمكن أي مستثمر من إدخال أي آلية للوضع بالاستهلاك المحلي حتى تاريخه بسبب خطأ تفسير أمانة جمارك المنطقة الحرة بعدها لعبارة تغير قيمة الآليات على وضعها الراهن عند وضعها بالاستهلاك المحلي بقدر قيمتها بعد الانهاء من إصلاحها.

جاء ذلك في بيان لوزارة الاقتصاد (تلقى «الوطن» نسخة منه) مبيناً أن تفسير الأمانة الجمركية لا يراعي الظروف التي مرت بها المنطقة الحرة والأضرار التي تتعرض لها المستثمرون في منشآتهم وأموالهم، ولا ينسجم مع الهدف من القرار المتخذ لمعالجة وضع الآليات المتضررة، حيث إن المستثمر سيتحمل تكاليف الإصلاح بقطع تبدل مستوفى عنها الرسوم الجمركية سواء قام بالإصلاح داخل سوريا أم في المنطقة الحرة، إضافة إلى تحمله تكالفة إضافية ناجمة عن تنظيم خمسة بياتات جمركية في حال قام بإدخالها بقصد الإصلاح والإعادة ومن ثم وضعها بالاستهلاك المحلي.

وتجرى وزارة الاقتصاد أن هذه الإجراءات تحتاج إلى زمن أطول نتيجة النقص في قطع التبديل في السوق المحلية

سليمان: إعادة الاعمار مفهوم سطحي ويجب احداث وزارة باسم وزارة التنمية وإعادة البناء

فضليّة لـ«الوطن»: جذب الأموال من الخارج يحتاج إلى بيئة تشريعية شفافة وهي موجودة نظرياً

المنتدى وعلى رأسها قانون الاستثمار الجديد. من جانبه، صرخ رئيس قسم الاقتصاد في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان لـ«الوطن» أن إعادة الإعمار مفهوم سطحي اخترعه المنظمات الدولية والدول الغربية المانحة للتمويل وهو تضليلي لا يراد منه إعادة البناء لأن إعادة البناء مفهوم تنموي يهدف لإعادة صياغة مشروع مجتمعي تنموي لإعادة التهوض بدورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وأوضح أن هناك أسلوبين لإدارة عملية التنمية، الأسلوب المركزي البيروقراطي الذي تتبعه فيه الدولة كل المراحل من التخطيط إلى التنفيذ والإشراف، وهناك أسلوب المشاركة والتضامن المجتمعي، من خلال الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص والأهلي والمنظمات والنقابات الأهلية إذ يعزز هذا الأسلوب ملائمة ومتانة وشجاعة، مع إيجاد بيئة استثمارية من جميع الجهات ذات الصلة الإنتاج والتنمية وبتضارف جهودها مع ضل لوضع روئي واضح لكيفية صيغورة استثمار وتمويله، مع وضع روئية واضحة فنية التمويل والتعامل مع هذه الأموال من حيثية آلية دخولها وخروجها وهو أمر مرتبط بسريعته القاطع.

يعتبر أنه من الناحية النظرية، تكون بيئة التشريعية في سوريا مناسبة لجذب استثمارات وتمويل ولكن المشكلة في تنسيق، حيث يجب إيجاد طريقة لمنع راحixin الصناعية المناسبة ضمن سرعة والضوابط المناسبة وضمن الحوافز شجاعة وإلغاء البيروقراطية التي تفتقر ستقرار، وكل هذه النقاط ستناقش ضمن

يشغلون مدخراً لهم في الأسهم سوف يستفيدون من الأرباح الموزعة ما يزيد من دخل الأسرة بدلاً من المدخرات المكتنزة والعلقمة. وأشار إلى أنه ليس من مهام الهيئة طرح شهادات أو سندات إيداع وغيرها، فهي مسألة تتعلق بالصرف المركزي حصراً ودور الهيئة فيها، إذا كان هناك نية لطرح أوراق مالية جديدة للتداول في البورصة، أن تقوم بوضع الضوابط الالزامية لهذا التداول لحماية حقوق المستثمرين وخاصة الصغار منهم، مؤكداً أن بورصة دمشق جاهزة لتداول شهادات الإيداع عندما يقرر المصرف المركزي طرح هذه الشهادات.

علي محمود سليمان
سرح رئيس مجلس مفوضي
الأسواق المالية عايد فضللة
لتنبئي المال والمصارف والتأمين
يوم له أهمية كبيرة لكونه
طلالق التعافي الاقتصادي، وله
 المناسب لطرح هذه المواضيع
ذلك تأتي مشاركة الهيئة ضمن
عملة من النقاط المهمة.